وادى الى ازدياد التضخم ، وتعميق الهوة الاجتماعية بفعل الارباح الطائلة التي حققها المستثمرون على حساب الخزينة ، وحساب ميزان المدفوعات ، فقررت بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩ فرض « ربـط » كامل بين قروض الانماء وجدول الاسعار للمستهلك (على غرار قروض الاسكان) ضمن اجراءاتها الاخيرة لمحاربة التضخم . وقد أثار هذا القرار استياءا شديدا لدى اتحاد الصناعيين الذي هدد ـ بلسان رئيسه ابراهام شفيط ـ بالغاء الاستثمارات وتازيم الوضع الاقتصادي[٢٢] . كذلك اثار هذا القرار استياء سكرتير عام الهستدروت ، يروجام ميشيل ، الذي حذر من احتمال ان يؤدي خفض الاستثمارات ، نتيجة قرار الحكومة ، الى الحاق الضرر بالعمالة[٢٣] . الا ان هذا القرار بحد ذاته خلق ارتياحا لدى المسؤولين في وزارة المال وبنك اسرائيل ، اذ اعتبروه خطوة اساسية وضرورية للحد من سرعة التضخم المالي . ويبدو الآن ان الحكومة غير جادة في تطبيقه كليا : اذ بدأت تسرب الاخبار حول مشاريع الانماء المستحقة ، كمخرج لاعادة منح القروض .

قروض بالعملة الصعبة

على اية حال فان تأثير هذا القرار على المستثمرين الاسرائيليين يبقى تأثيرا جزئيا ، لان الخزينة الاسرائيلية ليست الجهة الوحيدة التي تمولهم . فسياسة رفع الرقابة عن العملة الصعبة قد دفعت قسما كبيرا من هؤلاء للحصول على قروض بالدولار كان الهدف الاساسي منها تحويلها الى عملة اسرائيلية ، وتجاوز تعليمات السيولة التي يصدرها بنك اسرائيل بصدد التسليف الداخلي . فتيار القروض بالعملة الصعبة الذي تدفق على الاقتصاد في سنة ١٩٧٨ ، اثر الالغاء الكامل للرقابة على هذه العملة ، قد شمل الى حد كبير سياسة بنك اسرائيل المالية ، وادى الى وصول اموال كثيرة الى يد الجمهور ، انفقت في معظمها في تنشيط عمليات الاستهلاك ، الامر الذي سرع من عملية التضخم بصورة اكبر[٢٤] . اما لماذا لم تستغل هذه القروض في تقوية الانتاج ، فالجواب واضح ، ويتعلق بحجم الارباح التي يمكن تحقيقها بواسطة عمليات المضاربة في السوق المالية ، في حين تسود قطاع الانتاج حالة من عدم الثقة بسبب ارتفاع الاسعار والاجور من جهة ، وعدم ربحية الصادرات من جهة اخرى .

وبناء على هذه المعطيات يمكننا استنتاج ان النمو الاقتصادي الذي تحقق بفضل سياسة حكومة الليكود الاقتصادية ، لم يعد بالفائدة على الاقتصاد الاسرائيلي كما كان متوقعا ، بل ادى الى تحقيق مكاسب مالية طائلة لدى طبقة معينة من الاسرائيليين ، فكان سببا مباشرا في تازم الوضع الاقتصادي نتيجة الضغوط التي خلقها هؤلاء من حيث الاستهلاك والطلب ، الامر الذي انعكس على مجمل الاسعار ، فقوي التضخم ، في الوقت الذي لم يطرأ فيه اي تحسن على ميزان المدفوعات .

ان سياسة تجديد النمو الاقتصادي كانت سياسة متسرعة ، لم يخطط لها بصورة كافية ، وقد استغلتها فئات معينة لصالحها الخاصة ، فعادت بأضرار بالغة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . الا ان هناك وجها آخر للعملة يتعلق بدور الحكومة في تازيم مشكلة التضخم ، عن طريق نفقاتها المتزايدة .

نفقات الحكومة المتزايدة

اذا كان النمو الاقتصادي قد ادى الى دفع عجلة التضخم بسبب سلوك المستثمرين في الاساس ، فان الحكومة ايضا تعمل من خلال ميزانيتها العامة الموسعة على تنشيط التضخم ، اذ ان الاموال المعتمدة تصل الى الجمهور عن طريق العجز في الميزانية الذي بلغ في السنة الماضية ، بحسب احصاءات محافظ بنك اسرائيل ، ١٥ مليار ليرة ، ويتوقع ان يصل هذه السنة الى ٢٠ مليارا من اصل ٣٠٤ مليارات ، وهي ميزانية السنة الحالية[٢٥] . فما معنى العجز ؟ : « ان الحكومة تشتري وتنفق اموالا تفوق ايراداتها . وهي تمول هذا العجز بواسطة طباعة الاوراق النقدية التي تنتقل من المطبعة الى جيوب مزودي البضائع والخدمات او الحاصلين على مبالغ الدعم المالي الحكومي على اختلافهم »[٢٦] . ان فائض الطلب الحكومي يخلق تيارا مماثلا من فائض الطلب لدى الافراد ، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في الاسعار ، الذي يؤدي الى تقليص التوفير وزيادة النفقات ومشتريات مختلف البضائع . فالمال يفقد قيمته بين ليلة واخرى ، لذلك يفضل الاسرائيليون انفاقه ، او البحث عن وسيلة يمكن معها المحافظة على قيمته ، كما سنرى لاحقا .

ان الميزانيات الموسعة ، سواء في مجال الامن او غيره من المجالات ، هي من اهم العوامل التي ادت الى تنشيط